



غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

The Inclusive Development Index 2018

مؤشر التنمية الشاملة 2018

"الملخص وأبرز النتائج"



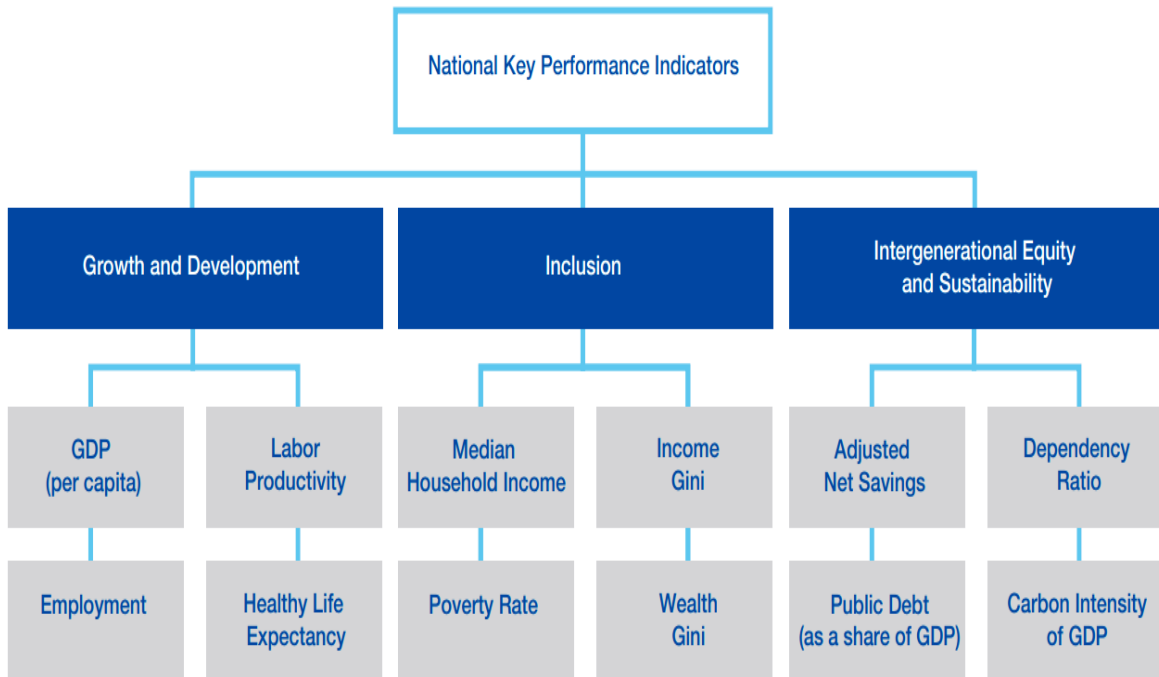
مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية

شباط، 2018

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي نسخته الجديدة من تقرير مؤشر التنمية الشاملة للعام 2018، والذي شمل 103 دول من جميع أقطار العالم، حيث تم تقسيم هذه الدول الى مجموعتين؛ مجموعة الدول المتقدمة وعددها 29 دولة، ومجموعة الدول الناشئة البالغ عددها 74 دولة.

يقيس التقرير أداء البلدان على مستوى 12 بُعدًا (مؤشراً) من أبعاد التقدم الاقتصادي تشمل؛ الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاجية العامل، والتشغيل، ومتوسط العمر المتوقع، ومؤشر جيني (توزيع الدخل)، والفقر، ومؤشر جيني (توزيع الثروة)، ومتوسط الدخل، وصافي المدخرات المعدلة، وكثافة الكربون من الناتج المحلي، ونسبة الدين العام، ومعدل الإعالة.

ومن خلال هذه المؤشرات الفرعية يتم التوصل الى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي؛ التنمية والنمو الاقتصادي، والشمولية، بالإضافة إلى مدى استدامة الموارد والمساواة بين أفراد المجتمع. ويوضح الشكل الاتي مؤشرات الاداء الرئيسية والفرعية لمؤشر التنمية الشاملة (IDI):



رأى التقرير أن تركيز الحكومات على تحقيق النمو الاقتصادي أكثر من تحقيق التكافؤ الاجتماعي، أدى إلى تسجيل مستويات تاريخية من اللامساواة في الثروة والدخل. كما أوضح أن الاعتماد المفرط من قبل الاقتصاديين وصنّاع السياسات على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس رئيسي للأداء الاقتصادي أمر خاطئ، وهو جزء من المشكلة، لاسيما وأن الناتج المحلي الإجمالي يقيس الإنتاج الحالي من البضائع والخدمات، ولا يقيس مدى مساهمته في تقدّم الاقتصادي الاجتماعي الواسع كما يظهر من خلال متوسط دخل الأسرة والفرص الوظيفية، والأمن الاقتصادي، بالإضافة إلى جودة الحياة.

ولفت التقرير إلى أن معظم الدول التي حققت أفضل أداء في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فشلت في تحقيق التحسين على مستوى التنمية الشاملة، وهذا النمط تكرر في العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، والأداء على مستوى مقياس التكافؤ بين الأجيال والاستدامة.

➤ نتائج التقرير:

عمد التقرير إلى تقسيم بلدان العالم المتضمنة فيه إلى قائمتين، القائمة الأولى تمثل البلدان المتقدمة وبلغ عددها حوالي 29 دولة، حيث تصدرت كل من النرويج وإيسلندا ولوكسمبورغ القائمة على التوالي، فيما تذيلتها كل من اليونان والبرتغال وإيطاليا.

والقائمة الثانية تمثل الدول الناشئة والبالغ عددها 74 دولة، حيث تصدرتها كل من ليتوانيا وهنغاريا واذربيجان على التوالي، في حين تذيلتها كل من موزمبيق وليسوتو ومالاوي على التوالي. وفيما يلي تحليل لأداء أبرز الدول في كلا المجموعتين:


1. قائمة الدول المتقدمة:

استحوذت الدول الأوروبية على ذات الاقتصادات الصغيرة على تسعة من المراكز العشرة الأولى في قائمة الدول المتقدمة، في حين حلت استراليا في المركز التاسع كدولة غير أوروبية في المراكز العشر الأولى.

وتصدرت النرويج القائمة بتحصيلها 6.08 نقطة بالمؤشرات القياس الموضوعية للدراسة للعام الثاني على التوالي، حيث حصلت على المركز الثاني في مؤشر مدى استدامة الموارد والمساواة بين أفراد المجتمع، والمركز الثالث في كل من مؤشر النمو والتنمية الاقتصادي، ومؤشر الشمولية.

ومن بين مجموعة G7 (مجموعة الدول الصناعية المتقدمة)، فقد جاءت ألمانيا الأولى بين تلك الدول، لتحتل المرتبة 12 عالمياً، تليها كندا في المرتبة 17، وفرنسا في المرتبة 18، ثم جاء كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان في المراتب 21 و23 و24 تواليا، وإيطاليا في المرتبة 27.

ويوضح الجدول التالي ترتيب الدول العشرة الأولى على مستوى مؤشر التنمية الشاملة ضمن مجموعة الدول المتقدمة:


 Most inclusive advanced economies	Rank
Norway	1
Iceland	2
Luxembourg	3
Switzerland	4
Denmark	5
Sweden	6
Netherlands	7
Ireland	8
Australia	9
Austria	10

Source: Inclusive Development Index 2018, World Economic Forum

2. قائمة الدول الناشئة:

وعلى صعيد الدول الناشئة، فقد جاءت ليتوانيا في المرتبة الاولى، للعام الثاني على التوالي، ثم هنغاريا في المرتبة الثانية، لتسجل بذلك تقدمة بمقدار مرتبة عن العام 2017، في حين تراجعت اذربيجان الى المركز الثالث، وحلت تركيا في المرتبة الـ16 بين دول الاقتصادات الناشئة.

ويوضح الجدول التالي ترتيب الدول العشرة الأولى على مستوى مؤشر التنمية الشاملة ضمن مجموعة الدول الناشئة:

 Most inclusive emerging economies	Rank
Lithuania	1
Hungary	2
Azerbaijan	3
Latvia	4
Poland	5
Panama	6
Croatia	7
Uruguay	8
Chile	9
Romania	10

Source: Inclusive Development Index 2018, World Economic Forum

- قائمة الدول العربية والاسلامية:

حلت ماليزيا في المرتبة 13 كأكثر الدول الاسلامية تقدماً في تقرير مؤشر التنمية الشاملة للعام 2018، لتسجل بذلك تقدماً بمقدار 3 مراتب عن العام السابق. تليها تركيا في المرتبة الثانية بين الدول الاسلامية وفي المرتبة 16 بين الدول الناشئة.

اما على مستوى الدول العربية، فقد حلت الجزائر في المرتبة 18، تلتها تونس في المرتبة 39، مسجلة بذلك تقدماً بمقدار 5 مراتب عن تقرير العام 2017.

وحل بعدها الأردن في المرتبة 50 بين الدول الناشئة، ثم موريتانيا في المرتبة 66، ثم مصر في المرتبة 70 بين الدول الناشئة.

الدول الإسلامية والعربية في لائحة "البلدان الناشئة"



➤ أداء الأردن

حل الأردن في المرتبة 50 من أصل 74 دولة ضمن مجموعة الدول الناشئة، حيث حقق تقدماً لمقدار 4 مراتب مقارنةً مع ترتيبه ضمن مؤشر العام الماضي، ولكن هذا لا يؤشر على تحسن أداء الأردن بل على العكس انخفض أداء الأردن ضمن مؤشر التنمية الشاملة وذلك وفقاً لما يلي:

1. انخفض المجموع النقطي لأداء الأردن من ما مقداره 3.5 نقطة خلال العام الماضي ليصل الى ما مجموعه 3.4 نقطة خلال تقرير العام الحالي، أي بإنخفاض بلغ نقطة مئوية واحدة.
2. ضمن تقرير العام الماضي بلغ عدد الدول الناشئة 79 دولة مقارنة مع 74 دولة خلال تقرير العام الحالي.

ويشير التقرير الى تراجع مؤشر التنمية الشاملة في الأردن خلال الأعوام الخمس الأخيرة بشكل واضح، حيث سجل معدل الخمس سنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً بما نسبته 3.89، ما يعني حاجة الأردن الى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية وعلى عدة صعد، حيث يوضح الشكل التالي بأن أداء الأردن يعتبر من الخمس الأدنى في كل من مؤشرات الناتج المحلي للفرد، والتشغيل، وتوزيع الثروات، ومتوسط العمر المتوقع.



➤ الخلاصة وتوصيات التقرير:

على الرغم من تحقيق العديد من الاقتصاديات تقدماً على مستوى التنمية الشاملة مؤخراً، إلا أن معظم الاقتصادات لديها إمكانات كبيرة غير مستغلة لزيادة النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي في آن واحد.

ولتفعيل عملية التنمية والنمو الشاملين يتطلب من الدول العمل على ما يلي:

1. إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وتحديد أولوياته كجهد منهجي، من أجل تعزيز المؤسسات والسمات الهيكلية لاقتصاد يلعب دوراً هاماً في دفع الإدماج الاجتماعي على نطاق أوسع ونمو أعلى.
2. اعتماد مقياس أوسع للنجاح الاقتصادي الوطني، يتوافق بشكل أفضل مع المقياس الأساسي للمجتمع، من أجل التقدم الاقتصادي (مستويات معيشة عريضة القاعدة).
3. الحاجة إلى نموذج نمو جديد، يضع الناس ومستويات المعيشة في صلب السياسة الاقتصادية الوطنية والتكامل الاقتصادي الدولي، لتحويل النمو الشامل من الطموح إلى عمل في ظل الثورة الصناعية الرابعة.
4. مشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الجهد المرجو لإعادة تشكيل الإصلاحات والأولويات الخاصة لتوليد التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
5. الحفاظ على ثقة المجتمع في قدرة التقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي الدولي على دعم ارتفاع مستويات المعيشة للجميع.